أسباب ركود الاتحاد ألمغاربي .

ابوالقاسم المبروك ابو القاسم*
كلية الإدارة والموارد البشرية ، زلطن ، جامعة ، صبراتة ، ليبيا
Email: aboulqasim@sabu.edu.ly
تاريخ الارسال 2025/8/8م تاريخ القبول 2025/10/1م

.Reasons for the stagnation of the Maghreb Union

Qasim Mabrouk Abu Al-Qasim Abu Al
Sabratha University / College of Management and Human Resources- Zlitn

Abstract-:
The research addresses the causes of the stagnation of the Arab Maghreb Union (AMU) and its impact on regional cooperation, the political and economic challenges facing the Union's members, and their impact on its ineffectiveness. This research examines the causes of the stagnation or stagnation of the Union at the institutional level, the accompanying stagnation at the level of the Presidency Council and federal structures, due to certain flaws in the Union's founding treaty. It also examines the failure of achievements demonstrated by security and political failures, as well as the failure at the level of the Union's ministerial committees. This failure is attributed to the dominance of security concerns among the parties and the .lack of seriousness among members in implementing the treatyn
Therefore, the research concludes with some recommendations, which we :summarize as follows
1. Decision-making within the Union must be freed from the control of the Presidency Council, and consensus decisions must be replaced by majority .decisions
2. The principle of specialization must be adopted in the Maghreb countries to benefit from the diversity of mineral resources in their distribution, in addition to the presence of some agricultural areas in Morocco and Tunisia. This, in turn, paves the way for a process of economic integration among the .countries of the region, similar to the European experience

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

All outstanding issues, such as the Western Sahara issue and the border .3
problem between Algeria and Morocco, should be brought to the table openly. Devotion should be given to establishing an integrated Maghreb .structure, prioritizing points of agreement over points of disagreement
The bilateral agreements concluded over the past years should be .4
transformed into collective agreements encompassing all member states of .the Union
Transform the rich border regions into areas of convergence and .5
.cooperation, rather than areas of disagreement and rivalry

Keywords
Recession / Stagnation The Maghreb Union / Arab Maghreb Union (AMU)

المستخلص :

تناول البحث أسباب ركود اتحاد المغرب العربي وتأثيراته على التعاون الإقليمي والتحديات السياسية والاقتصادية التي تواجِه أعضاء الاتحاد وتأثيرها في عدم فاعليته ، وذلك من خلال دراسة أسباب جمود أو ركود الاتحاد على مستوى المؤسسات وما صاحبها من ركود على مستوى مجلس الرئاسة والهياكل الاتحادية بسبب بعض العيوب التي وجدت في معاهدة إنشاء الاتحاد ، كذلك الإخفاق على مستوى الانجازات التي ظهرت من خلال الإخفاق الأمني والسياسي والإخفاق على مستوى اللجان الوزارية للاتحاد ويرجع ذلك إلى سيطرت الهاجس الأمني على الأطراف وعدم جدية الأعضاء في تنفيذ المعاهدة .

لذلك خرج البحث ببعض التوصيات نوجزها في :

1- يجب أن يتحرر القرار في الاتحاد من سيطرة مجلس الرئاسة وأن يستبدل قرار الإجماع بالأغلبية .

2- أن يعتمد مبدأ التخصص في الدول المغاربية للاستفادة من تنوع المصادر المعدنية في توزيعها بالإضافة إلى وجود بعض المناطق الزراعية في المغرب وتونس ، هذا بدوره يمهد لوجود عملية تكامل اقتصادي بين دول المنطقة على غرار التجربة الأوروبية .

3- أن توضع كل القضايا العالقة على طاولة الصراحة مثل قضية الصحراء الغربية ومشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب وغيرها ، والتفرغ إلى إقامة هيكل مغاربي متكامل ، وتغليب نقاط الاتفاق على نقاط الاختلاف.

4- أن يتحول عقد الاتفاقيات الثنائية التي تم عقدها طيلة السنوات الماضية إلى اتفاقيات جماعية تضم كل دول الاتحاد .

5- جعل المناطق الحدودية الغنية مناطق تقارب وتعاون بدل من مناطق خلاف وخصوم. \

الكلمات المفتاحية : ركود ، الاتحاد المغاربي

مقدمة :

إن فكرة التعاون القائم علي أساس التجمعات الإقليمية لم تكن فكرة مقبولة عند دعاة القومية العربية إذ كانوا ينظرون إليها علي أنها نقيض لفكرة الوحدة العربية الشاملة ، ومع ذلك ظهرت فكرة التجمعات الإقليمية في المنطقة العربية ، في فترة الثمانينيات فتكونت عدة اتحادات عربية كان من بينها الاتحاد المغاربي ، ففي مدينة (زرا لدا) بالجزائر اجتمع القادة المغاربة واتفقوا في صيف 1989م علي إقامة اتحاد مغاربي ، وشكلوا لجنة مغاربية عليا مهمتها وضع تصور لبناء صرح مغاربي يحقق أمل شعوبه في الوحدة والإرادة السياسية لقادته .

وبتاريخ 15-07-1989م عقد القادة المغاربة اجتماعهم الثاني بمدينة مراكش بالمملكة المغربية ، وتم فيه الإعلان عن قيام الاتحاد المغاربي والتوقيع علي معاهدة إنشائه ، وإقرار أعمال اللجنة المغاربية العليا والمصادقة علي توصيات ومقترحات لجانها الفرعية ، وقد صادقت كل الجهات الدستورية المختصة في أقطاره علي معاهدة إنشاء الاتحاد .

وقد سيطر على أهداف معاهدة مراكش والالتزامات الناشئة عنها هواجس الأمن والاقتصاد والسياسة ، بما تقتضيه من تنسيق وتبادل وتكامل واحترام متبادل للأمن والسيادة وتناصر وعمل مشترك . لكن الأداء في الاتحاد لم يرق إلى مستوى الأهداف المرسومة ولا الآمال المرجوة ، فقد برزت عوامل سياسية أثرت علي مسيرته علي الرغم من توفر المقومات الجغرافية والاجتماعية والتاريخية والثقافية والاقتصادية الكفيلة بقيامه كتجمع تكاملي إقليمي ، وهذا ما يدفعنا إلى البحث في تأثير هذه العوامل على اتحاد المغرب العربي و التي أعاقت مسيرته منذ السنوات الأولي لتأسيسه .

ومن هذا المنطلق ، فأن هذه الدراسة تتناول موضوع أسباب ركود وجمود اتحاد المغرب العربي.

أولاً - الإشكالية التي تبحثها الدراسة :

إن المتتبع لمسيرة اتحاد المغرب العربي منذ قيامه في عام 1989م يلاحظ أن الاتحاد لم يصل في واقع الممارسة إلى مستوي الطموحات والأهداف المرسومة في معاهدة تأسيسه ، فقد ظهرت بوادر هذا القصور أو العجز منذ السنوات الخمس الأولى من تاريخه ، فمنذ أواخر عام 1994م دخل هذا الاتحاد في مرحلة ركود برزت مظاهرها علي المستويات كافة ، فعلي مستوى الإنجازات ظلت بنود الاتفاقيات الموقعة في إطاره مجرد معاهدات لم تصل في غالبيتها إلى مستوى التطبيق ، وعلى مستوى المؤتمرات لم يشهد منذ شهر أبريل 1994م عقد أي دورة عادية أو طارئة لمجلس رئاسة الاتحاد.

إن هذا الواقع الذي تغلب عليه سمة الركود والجمود يثير أمامنا إشكالية بحثية تستحق البحث والتحليل ، وتتمثل هذه الإشكالية في سؤال رئيسي هو : ما هي الأسباب وراء ركود أو جمود الاتحاد المغاربي على الرغم من أن فكرة هذا الاتحاد ظهرت وتبلورت في إطار بيئة اجتماعية متجانسة من حيث الجغرافيا والتاريخ واللغة والثقافة والحضارة والدين والمصير المشترك ، إضافة إلى ذلك بروز المتغيرات الدولية التي تقتضي بل تفرض ضرورة التكتل وتحقيق التكامل في ظل هذا العصر الذي لا قيمة فيه للتقوقع والعزلة في معترك السياسة الدولية ؟

فرضية الدراسة : -

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن ركود أو جمود الاتحاد المغاربي يرجع إلى عدة أسباب منها ضعف مؤسسات الاتحاد وكذلك لأسباب سياسية محلية وإقليمية .

ثالثاً - متغيرات الدراسة :

على ضوء مضمون الفرضية السابقة ، فإن هذه الدراسة تبحث في إطار العلاقة بين متغيرين أساسين مع ضبط بقية المتغيرات الأخرى ، وهذان المتغيران هما المتغير المستقل وهو يتمثل في ركود او جمود الاتحاد ، إلى جانب المتغير التابع وهو يتمثل في الاتحاد المغاربي .

رابعاً ـ هدف الدراسة : ـ

تهدف الدراسة إلى التعرف على أسباب تعثر الاتحاد المغاربي أي معرفة أوجه العقبات التي واجهته وجعلته في دائرة الركود والجمود المؤسسي والحركي . وسيقتصر التركيز في هذه الدراسة على تلك الأسباب وذلك بحكم طبيعة المشكلة والفرضية اللتين اعتمدت عليها الدراسة .

خامساً ـ مبررات اختيار الموضوع :ـ

تم اختيار موضوع الدراسة انطلاقاً من جملة من الاعتبارات العلمية لعل أهمها ما يلي :-

1- إن دراسة الاتحاد المغاربي تدخل في إطار أدبيات التكامل العربي ، وبالتالي فإن مخرجات أو نتائج هذه الدراسة ستعطي دلالة ذات طابع علمي منهجي يمكن من خلالها الإجابة علي الإشكالية المطروحة ، كما إنها في الوقت ذاته تقدم منفعة من الناحية الإجرائية ، أي يمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في معالجة أوجه القصور أو العجز في مؤسسات الاتحاد .

2- إن مطالعة أدبيات الموضوع ، أي الدراسات السابقة ، تظهر وجود نوع من العجز فيما يتعلق بالإشكالية التي تبحثها هذه الدراسة ، فالدراسات السابقة ركزت على جوانب أخرى غير اسباب الركود الأمر الذي يعطي نوع من التبرير العلمي لتناول موضوع هذه الدراسة .

3- إن الاتحاد المغاربي في وضعه الحالي مثير للتساؤل وبالتالي للبحث ، فهو لم ينته أو ينحل ولم يستمر في حركته فالوضعية التي هو عليها هي حالة من الركود أو الجمود .

4- إن دراسة التكتلات الإقليمية بشكل عام حظيت بشيء من الاهتمام الأكاديمي على أثر تزايد أهمية التكتلات الإقليمية في ظل المتغيرات الدولية التي شهدها العالم مع نهاية القرن الماضي .

سادساً ـ منهجية الدراسة :

من الناحية المنهجية ، فإن هذه الدراسة ، وبحكم تناولها للعلاقة السببية التأثيرية بين اسباب الركود وواقع الاتحاد المغاربي انتهجت منهج النظم بالإضافة الى الوصفي والتاريخي الذي تظهر أهميته من كونه يثير التساؤلات بـ" ماذا ؟ " و" كيف؟ " ، ومن ناحية أخرى ، فإنه وبحكم تركيز هذه الدراسة على موضوع تكامل

إقليمي أي منظمة إقليمية منبثقة عن معاهدة التأسيس سيكون المدخل المؤسسي هو الغالب في المنطلقات التحليلية لهذه الدراسة .
ومن حيث وسائل أو أدوات جمع المعلومات ، فإن هذه الدراسة تستند إلى المصادر المكتبية ، كالوثائق ، والكتب ، والدوريات .
ثامناً : الدراسات السابقة في الموضوع :
كان على الباحث في هذه الدراسة أن يستفيد من بعض الدراسات السابقة - وهنا نذكر بعضها على سبيل المثال - و التي أتيح له الإطلاع عليها ، وهي وان كانت مختلفة في مجموع تناولها للموضوع ، إلا إنها أسهمت في تغطية بعض جوانب الدراسة.
فقد كان كتاب " إشكالية الوحدة العربية ، خطاب الرغبة خطاب الممكن " للكاتب المغربي عبدالإله بلقزيز مدخلا هاما للدراسة وخاصة في تناوله لفكرة التجمعات الإقليمية والتي كان منها الاتحاد المغاربي و إبراز معوقات الاتحاد وعوامل قيامه .
كما قدم كتاب "وحدة المغرب العربي " لمؤلفه محمد عابد الجابري الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية فرصة لدراسة الخلفية التاريخية للاتحاد ، وواقع ومستقبل وحدة الكيان المغاربي .
أيضا كتاب " اتحاد المغرب العربي " للدكتور فؤاد اليوسفي والذي يعد توثيقا لأهم الأحداث التي شهدتها المنطقة المغاربية حتى الإعلان عن قيام الاتحاد المغاربي .
إلا أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابق في كونها تفردت بالحديث عن ركود المغرب العربي كاتحاد فعلي قائم بمؤسساته مثله مثل بقية المنظمات الإقليمية الموجودة في العالم ، فقد تناولت هذه الدراسة مظاهر الركود على مستوى المؤسسات وكذلك العجز على مستوى الانجازات .

المفاهيم :

الاتحاد : يعني به اتحاد المغرب العربي .
الدول الأعضاء : الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي وهي ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا .
مجلس الرئاسة : مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي ويتألف من رؤساء دول الاتحاد
مجلس الوزراء : مجلس وزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربي .
لجنة المتابعة : اللجنة المكلفة بمتابعة قضايا اتحاد المغرب العربي .
الأمانة العامة : الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي .

اللجان الوزارية المتخصصة : اللجان الوزارية المتخصصة للاتحاد .

المبحث الأول - مظاهر الركود علي مستوي المؤسسات :

يعاب علي معاهدة مراكش المؤسسة للاتحاد عمومية أهدافها إذ لم تشر مثلاً في نصوص المادتين الثانية والثالثة المتعلقة بأهداف الاتحاد إلى وحدة جمركية أو اقتصادية ، وإنما اقتصرت علي عبارات عامة حول التعاون الاقتصادي والسياسي ، كما إن صفة العربية لم تعتبر ميزة خاصة أو معيار قبول أو رفض عضوية دولة أخري ، فتنص المادة السابعة من المعاهدة : " للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الإفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك " (1) .

هذا يدلل علي التواضع في منطق السيادة والأهداف الاقتصادية الأمر الذي يجعل معاهدة الاتحاد بعيدة عن مشروع تكاملي إقليمي ، إذ طغى العامل السياسي علي الجانب الاقتصادي ، وهنا نشير إلى أن العامل الاقتصادي مازال يلعب دوراً هامشياً في تحديد العلاقات العربية - العربية عموماً في حين يبقي العامل الأمني عاملاً مستقلاً ، فالتجمعات الإقليمية العربية جاءت للحفاظ على الأنظمة القائمة وليس للتعاون بين الدول ، إذ يبدو أن الانخراط فيها يهدف أساسا إلي وقف الحملات الإعلامية وعدم استقبال معارضة النظام في البلد المجاور لا أكثر ، كما يبدو أن تعود الأنظمة العربية علي تحسين الجزء الظاهر من سلطتها التسلطية بتجميل مؤسساتها امتد إلي العمل المشترك فتزودت هذه الأنظمة بمؤسسات إقليمية تعطيها الانطباع بأنها دخلت عصر التكتلات الدولية .

كما يعاب علي معاهدة الاتحاد قيامها علي قرارات سياسية وفقا لإرادة الأنظمة الحاكمة وغلبة التسرع والحماس علي التريث والتحضير الجيد والجدي لمثل هذه الكيانات الإقليمية ، واختزلت في قراراتها مراسيم سياسية هي نفسها عرضة لأهواء الحكام وبورصة التوترات العربية – العربية في حين إن التكامل هو أصلا صيرورة اقتصادية واجتماعية معقدة وطويلة فأوروبا تعمل منذ زهاء نصف قرن من الزمن لكنها لم تتوصل بعد إلي مستوي من الاتفاق السياسي بين أعضائها يسمح بتبني سياسة خارجية موحدة ، أما عربيا فتبدأ المشروعات بالسياسة والقوا سم المشتركة فكانت

الكارثة ، فكل مشروع تكاملي يبنى على السياسة ينهار بمجرد حدوث أي خلاف سياسي .

أيضا من المعوقات المؤسساتية طبيعة المعاهدة المؤسسة للاتحاد مما جعله عرضة لأي خلاف سياسي بين الدول الأعضاء ، إذ يبدو جلياً أن الريبة فيما بين الدول الأعضاء جعلتها تتوخي الحذر ، كما أن عقدة السيادة حالت دون رقي هذه المعاهدة إلى مستوى مشروع تكاملي ، ولعل الدليل علي هذه الريبة المتبادلة وعقدة السيادة وأيضا غياب الرؤية الإستراتيجية والخبرة في مجال التكامل الإقليمي تكمن في تبني قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات حيث تتضمن المادة السادسة :" لمجلس الرئاسة وحده اتخاذ القرار وتصدر قراراته بإجماع أعضائه " (2) ، فانفراد مجلس الرئاسة بسلطة اتخاذ القرارات يعتبر مأخذاً علي اتفاقية الإنشاء .

وتعلم الدول المؤسسة للاتحاد المغاربي جيداً بحكم عضويتها في الجامعة العربية إن مبدأ الإجماع عطل الجامعة وحولها إلى جسد بلا روح ، إلا أنها أقرته في النص التأسيسي للاتحاد المغاربي ، وما زاد من تعقيد الأمور هو تبني المعاهدة شرط موافقة كل الأعضاء علي أي اقتراح لتعديل أحكام هذه المعاهدة حيث تنص المادة الثامنة عشر : " يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء علي اقتراح من إحدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء " (3) .

كما أن أحكام معاهدة مراكش تشترط موافقة وتوقيع كل الدول لتنفيذ أي اتفاقية - وهذا يعتبر مأخذاً عليها – فقد عطلت هذه الآلية العمل المغاربي المشترك ، فمن بين 37 اتفاقية وقعت في إطار الاتحاد المغاربي صادقت الجزائر علي 29 وصادقت تونس علي 27 وصادقت ليبيا علي أقل من ذلك ، في حين لم تصادق المغرب إلا علي ست اتفاقيات فقط ، وعليه لم تدخل حيز التنفيذ إلا تلك الاتفاقيات الست ، ولذا تقترح دول مثل الجزائر تعديل هذه الآلية بطريقة تسمح بتنفيذ الاتفاقيات بمجرد تصديق غالبية الدول عليها (4) .

مظاهر الركود على مستوي مجلس الرئاسة :-

يعاني الاتحاد المغاربي من حالة جمود شبه كلي لمؤسسة الرئاسة ، والذي يعتبر أعلى وأهم جهاز في الاتحاد ، فهو منذ شهر أبريل 1994م وحتى هذا التاريخ لم يعقد أي جلسة عادية أو طارئة رغم الحاجة إليها في العديد من المرات ورغم عديد

الدعوات الى انعقادها ، حيث يضم هذا المجلس رؤساء الأقطار المغاربية الخمسة ، ويتم التناوب لرئاسته مرة كل ستة أشهر، وينعقد المجلس في دورة عادية مرة كل ستة أشهر ، وله أن يعقد دورات استثنائية ، ومجلس الرئاسة هو الهيئة الوحيدة المخولة باتخاذ القرار وتصدر قراراته بالإجماع ، وقد رفض الاقتراح التونسي بإنشاء سكرتارية دائمة للمجلس ، واستعيض عنها بسكرتارية مؤقتة وغير رسمية (5) .

عقد مجلس الرئاسة ستة اجتماعات بعد قمة مراكش التأسيسية تم خلالها إحداث هياكل اتحادية و المصادقة عليها بحكم معاهدة الاتحاد ، إلا أنه كما أوضحت سابقاً كان آخر اجتماع لهذا المجلس في ابريل 1994م ، فقد عانت دورات القمة من التأجيل المتكرر إما لموقف دولة ما من أخري أو بطلب أحد الأعضاء تأجيل عقدها لسبب ما . هذا بدوره يجعل من رئيس الدولة المضيفة يحاول التوفيق بين الأعضاء سعياً لجعل القمة تنعقد بكافة أعضائها ، ولهذا تأجلت الدورة الأولي مرتين ، كما تم تأخير انعقاد القمة الثالثة ، في حين شهدت القمة السادسة تأجيل لثلاث مرات متتالية . و لقد أثر كل ذلك علي مصداقية موعد إقامة القمة في موعدها المحدد خاصة وأن القرار النهائي في اجتماعات الاتحاد يرجع إلي مجلس الرئاسة الذي ينفرد بالقرار كما يؤدي تغيب أحد رؤساء أو زعماء الدول المغاربية عن دورات القمة إلى التأخير في التوقيع علي الاتفاقيات ، وتأخير التصديق عليها من قبل الهيئات النيابية لكل الدول الأعضاء الذي اعتبرته اتفاقية إنشاء الاتحاد أمراً ضرورياً لنفاذها (6) . وفي شهر مارس من عام 2001م في الجزائر أثناء اجتماع وزراء خارجية الدول المغاربية اقترح استبدال قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات بالأغلبية ، لكن هذا الاقتراح أحيل إلى لجنة مغاربية للبحث فيه في انتظار انعقاد قمة مغاربية.

وبالتالي أضفي هذا شيئاً من السلبية على أداء الاتحاد ، ذلك أن قمة دول المغرب العربي لم يكتمل نصابها منذ قمة مراكش التأسيسية إلا في دورة واحدة من الدورات الست الأولى لمجلس الرئاسة ، وهي الدورة التي انعقدت بالجزائر ، حيث تغيب الملك الحسن الثاني عن الدورة الثالثة التي انعقدت في ليبيا والدورة الخامسة التي انعقدت في نواكشوط والسادسة التي انعقدت في تونس ، في حين تغيب القذافي عن الدورات الرابعة و الخامسة و السادسة ، بينما كان رؤساء كل من تونس والجزائر هما الأكثر حضوراً لدورات مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي ، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (4-1) .

إن أداء مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي أظهر البطء الشديد في الحركة ، وتأخير عملية التأسيس لهياكله ، فقد تأجل تسمية أمين عام لاتحاد المغرب العربي حتى الدورة الخامسة ، آما وفقا للتداول الذي يتم علي أساسه انعقاد الدورات العادية لمجلس الرئاسة فقد كان من المقرر أن تؤول رئاسة الاتحاد إلي ليبيا بعد الجزائر ، إلا أن ليبيا قد أبلغت مجلس وزراء خارجية دول الاتحاد المجتمع بالجزائر في 29-01-1995م بأنها لن تترأس الاتحاد ولا مؤسساته في دورته القادمة بسبب موقف الدول المغاربية من قضية لوكربي والحضر المفروض عليها ، بالإضافة

إلى اعتبارات تري بأنها موضوعية تتصل في جوهرها بطبيعة العمل في الاتحاد حيث صرح " أمين اللجنة الشعبية العامة للوحدة – سابقا- " بأن الاتحاد المغاربي لم يستطع تلبية طموحات الجماهير المغاربية التواقة لتحقيق الوحدة والاندماج والتكامل ، وأن مؤسسات الاتحاد لم تستطع تحقيق أهداف معامدة مراكش الوحدوية " (7) .

أيضاً يلاحظ أنه عند عقد القمة الثالثة بمدينة رأس الأنوف بليبيا يوم 10-1991/03/11م ، قرر مجلس الرئاسة عقد دورة استثنائية لهذا المجلس بعد شهر رمضان المبارك من نفس السنة ، إلا أن تلك القمة الاستثنائية لم يتم عقدها ، كما أنه لم تتخذ أية قرارات بشأن مقترحات القذافي حول تدعيم الاتحاد المغاربي .

حضور أو غياب قادة المغرب العربي في الدورات التي عقدها مجلس رئاسة الاتحاد

الدورات العادية التي عقدها مجلس رئاسة الاتحاد	مكان الانعقاد	تاريخ الانعقاد	حضور وغياب قادة المغرب العربي *				
			المغرب	موريتانيا	الجزائر	تونس	ليبيا
الدورة العادية الأولي.	تونس	21- 90/01/23	✓	×	✓	✓	✓
الدورة العادية الثانية	الجزائر	21- 90/07/23	✓	✓	✓	✓	✓
الدورة العادية الثالثة	رأس لأنوف	10- 91/03/11	×	✓	✓	✓	✓
الدورة العادية الرابعة	الدار البيضاء	15- 91/09/16	✓	✓	✓	✓	×
الدورة العادية الخامسة	نواكشوط	10- 92/11/11	×	✓	✓	✓	×
الدورة العادية السادسة	تونس	02- 94/04/03	×	✓	✓	✓	×

* علامة (✓) تعني الحضور ، وعلامة (×) تعني الغياب

المصدر : زايد عبيدالله مصباح ، المستقبل العربي عدد 236 (أكتوبر 1998م)

مظاهر الركود على مستوى الهياكل الاتحادية الأخرى :

يمكن ملاحظة الركود علي مستوي الهياكل الاتحادية الأخرى ، كالأمانة العامة والهيئة القضائية ومجلس الشورى :

1- الأمانة العامة :

من حيث مهامها الإدارية تهتم الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الرئاسة وإعداد المشروعات والتقارير ومشروعات الأنظمة الداخلية واللوائح التنظيمية والإعداد لاجتماعات القمة والهيئة الوزارية ، فهي جهاز ملحق بمجلس الرئاسة ولا يملك حق إصدار القرارات فهي فقط تتابع القرارات الصادرة عن المجلس وتنظم تنفيذها .

لم يرد في معاهدة الإنشاء تحديد مقر الأمانة العامة حيث جعلته متنقلا بين العواصم المغاربية ، تتولاه الدولة التي تستضيف مجلس الرئاسة ، كما أنها أمانة جماعية ذلك أنها تتركب من عضو من كل دولة عضو في معاهدة مراكش ، حيث تتضمن المادة الحادية عشرة من معاهدة الإنشاء على أن : " يكون للاتحاد أمانة عامة تتركب من ممثل عن كل دولة عضو ، وتمارس الامانة العامة مهامها في الدولة التي تتولي رئاسة دورة مجلس الرؤساء وتحت أشراف رئيس الدورة الذي تتكفل دولته بتغطية نفقاتها " (8) ، وهذا يعني إن الامانة العامة مجرد جهاز ملحق برئيس دورة انعقاد مجلس الرئاسة وبالتالي فهي لا مقر لها ولا ميزانية ثابتة حيث تتكفل الدولة المضيفة بالمصروفات اللازمة وفي القمة التي عقدت بتونس بتاريخ 21-1990/01/23م ، تم تعديل المادة الحادية عشرة وتصحيح الخلل في المعاهدة المذكورة سلفاً بحيث " يكون للاتحاد أمانة عامة قارة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مقرها ومهامها ، كما يعين أميناً عاماً لها " (9) .

وفي قمة الجزائر في 23-07-1990م ، تمت المصادقة علي مهام الأمانة العامة للاتحاد ونظامها الأساسي . ومع أنه تم تعديل المادة الحادية عشرة من معاهدة إنشاء الاتحاد بخصوص اختيار مقر للأمانة وأمين عام لها في قمة الجزائر في نفس التاريخ كما تمت المصادقة علي مهام الأمانة العامة للاتحاد في نفس القمة ، إلا أن الأمانة ظلت حبيسة للصراع بين الدول المغاربية خاصة (المغرب – الجزائر) فالجزائر

تري أنها أحق باستضافة مقر الأمانة العامة للاتحاد ، ذلك أنها احتضنت القمة المغاربية الأولى للاستقلال – قمة زرا لدا علي هامش مؤتمر القمة العربية عام 1988م – وهي القمة الممهدة لمعاهدة مراكش كذلك ترى أنها تقع في قلب المغرب العربي وتتوسط دوله تونس وليبيا من الشرق وموريتانيا والمغرب من الغرب ، أما المغرب فترى أنها أحق من غيرها باستضافة الأمانة العامة وذلك أنها الدولة التي احتضنت مؤتمر طنجه عام 1958م ، ومؤتمر مراكش عام 1989م ، ولهذا لم يتم اختيار أمين عام للأمانة العامة للاتحاد طيلة أربع قمم عقدت للاتحاد المغاربي حيث لم يتم تسمية أمين عام إلا في الدورة الخامسة التي عقدت بنواكشوط بموريتانيا والتي تم فيها اختيار دبلوماسي تونسي أميناً عاماً .

كما أنه وطيلة أربع قمم عقدت لم يستقر مقر الأمانة العامة في عاصمة مغاربية محددة ، حيث ظلت متنقلة حتى الدورة الخامسة ، والتي اختيرت فيها مدينة الرباط العاصمة المغربية مقراً دائماً للأمانة وذلك في الحادي عشر من شهر نوفمبر من عام 1992م .

وهكذا يتضح مدى عدم الاتفاق منذ البداية ومدى الصراع بين أعضاء الاتحاد على استضافة مقر الأمانة .

2 – الهيئة القضائية :

وجدت هذه الهيئة لفض المنازعات الإقليمية ، وتتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات ، وتنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة ، وتنظر في تفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة ، أو إحدى الدول الأطراف في النزاع ، كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة ، وقد تم تحديد العاصمة الموريتانية مقراً لها وذلك في الدورة العادية الخامسة في نوفمبر 1992م (10) ، إلا أن الوضع قد توقف تماماً في تطور الهيئة القضائية منذ تنصيبها في مدينة تونس بتاريخ 25 يونيو 1990م .

3- مجلس الشورى :

هذا المجلس شهد تعديلاً في عدد أعضائه حيث كان يضم (50) خمسين عضواً ممثلا عن كل برلمانات الأقطار المغاربية الخمسة ، بحيث يمثل كل برلمان عشرة

أعضاء إلى مائة عضو ثم إلي مائة وخمسين بواقع ثلاثين عضو عن كل دولة من دول الاتحاد بعد أن تبين أن العدد لا يفي بمتطلبات العمل في المجلس ، وذلك في ظل تعدد اللجان التي حددها القسم الثالث من النظام الداخلي لمجلس الشورى التي نصت عليها المادة 19 ، كما يجوز له أن يشكل لجان مؤقتة ، أيضاً طبقاً للمادة 20 لا يجوز العضوية في أكثر من لجنة (11) .

وهكذا يتبين مدي عدم ثبات هذا المجلس ، الأمر الذي جعله في حالة من العجز والجمود شأنه شأن بقية الهياكل الاتحادية الأخرى .

المبحث الثاني ـ مظاهر عجز أو إخفاق اتحاد المغرب العرب على مستوى الإنجازات:

أن الأهداف التي سعى الاتحاد المغاربي إلى تحقيقها متعددة وكون من أجل ذلك لجان لتنفيذها ، إلا أن الواقع كان غير ذلك فالاتحاد لم يرق إلى الطموحات التي كانت مرجوة منه والإنجازات لم تصل إلى الحجم الذي يعول عليه ، فقد كانت هناك مظاهر للإخفاق على المستوى السياسي والأمني ، ومستوى الإنجازات التي تحصل عليها الاتحاد طلية السنوات الماضية .

مظاهر الإخفاق على المستوي السياسي والأمني :

من أهم أهداف معاهدة مراكش التي وردت في المادة الثالثة من معاهدة الإنشاء هي تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار هذا في الميدان السياسي ، أما في ميدان الدفاع فهو صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء (12) .من الناحية السياسية تعرض هذا الهدف للاختبار الحقيقي عند اندلاع أزمة الخليج والتي أظهرت مدي تباعد السياسات الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد عن بعضها ، حيث ظهرت إزاء هذه الأزمة خمسة أراء مختلفة عن بعضها إن لم نقل متعارضة فيما بينها عكست الاختلاف الحاصل بين هذه النظم السياسية لدول الاتحاد ، فعند التصويت في الجامعة العربية حول هذه الأزمة ، امتنعت الجزائر عن التصويت عن القرار لرغبتها في أن يبقى الحل ضمن نطاق المجموعة العربية ، وحتى لا تقع المنطقة فريسة تحت سيطرة القوي الخارجية . أما تونس فقد غابت عن حضور القمة لأنها اعتبرتها وكأنها إذن مسبق لتدخل قوي خارجية دولية في المنطقة ، لاسيما وأنها عقدت في استعجال وبصورة تمنع مزيد من الاتصالات التي من شأنها أن تجعل الحل عربياً ، مع تمسكها بضرورة سحب العراق قواته من

الكويت وبعدم شرعية الغزو . في حين رأت المغرب التصويت لصالح القرار وإدانة الغزو ، بل تعدي الأمر إلي إرسال قوة عسكرية إلى الخليج من أجل الدفاع عن ما تسميه الشرعية الدولية ، وإخراج العراق من الكويت التي تتشابه معها في صفة النظام الو راثي لشكل الحكم . أما الموقف الليبي فقد كان معارضاً للقرارات الصادرة عن القمة ، ومعارضاً أيضاً للغزو العراقي للكويت ، ودعا إلى عقد قمة عربية ، وأعلن عن مبادرة لحل النزاع في الخليج وإبعاد المنطقة عن التدخلات الدولية للقوي الكبرى وعنف إدارتها للازمة في مستوياتها السياسية والأمنية ، الأمر الذي يهدد بجعل المنطقة تحت وصايتها ، فيما كانت موريتانيا متحفظة عن القرارات التي صدرت عن القمة لأسباب تتعلق بموقف العراق الداعم والمساند لها في نزاعها مع السنغال ، وقد جاء موقف موريتانيا رغم حساسية وضعها تجاه هذا السلوك ، حيث كانت للمغرب فيها مطالب مشابهة لمطالب العراق في الكويت . ولهذا فشلت الدول المغاربية في أن توحد موقفها إزاء الأزمة أو على الأقل تجعل آراءها متقاربة ، مثلما فشلت في عقد قمة طارئة لتوحيد موقفها من الأزمة (13) .

فهي من الناحية السياسية لم تستطع فرض نفسها دولياً ككيان موحد ومنسق ، بل يكاد يكون التنسيق في القضايا الدولية معدوماً ، فقد تقدمت المغرب بطلب الانضمام إلي المجموعة الأوروبية لإلحاقها بالسوق الأوربية كعضو كامل العضوية دون استشارة أي طرف مغاربي ، كما إن تنظيم العلاقات مع السوق الأوربية لا تحظى بأي جهد جماعي حقيقي يؤدي إلى قيام ترابط امتيازي يتجاوز المبادلات التجارية والتحويلات المالية والتكنولوجية البسيطة (14) .

وعلي مستوي العلاقات المغاربية فيما بينها وتنفيذها للاتفاقيات التي أبرمتها والتي يجب أن تكون ملزمة بتنفيذها يعتبر ضعيفاً للغاية ، أما من الناحية الأمنية ، فعلي الرغم من أن معاهدة الاتحاد المغاربي تهدف إلي صيانة استقلال كل دولة من دول الإتحاد ، إلا أنه في واقع الممارسة لا يمكن فصل الجانب الأمني للمعاهدة عن مجمل التفاعلات التي شهدتها المنطقة قبل معاهدة مراكش ، فالمنطقة كانت تعيش أزمة ثقة بين النخب الحاكمة ، فرضتها عوامل التهديد المتبادل للأمن والاستقرار وفتح الحدود لعناصر المعارضة والأراضي لانطلاق أعمال التخريب ، كما أن العلاقات الدولية لدول الاتحاد فرضت تهديدات مباشرة للأعضاء .

فالمعاهدة جاءت من جهة لوضع حد لانعدام حسن الجوار والإشكاليات الأمنية في الإطار الإقليمي ، بالإضافة إلي رغبة الدول في تحقيق نوع من الأمن الجماعي في مواجهة التهديدات الدولية والإقليمية التي تستهدف أطراف معاهدة مراكش .* فالبعد الأمني أساسياً وصريحاً في هذه المعاهدة ، فالمادة الرابعة عشرة تنص على " أن كل اعتداء تتعرض له أي دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء علي الدول الأعضاء الأخرى" (15) .

كما أن المادة الخامسة عشرة تقول : " تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي كما تتعهد بالامتناع عن ألانضمام إلى أي تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى " (16) .

إلا إن مسيرة الاتحاد أظهرت عدم جدية الدول الأعضاء في تنفيذ هذه المعاهدة أو محاولة التنفيذ ، فليبيا لم تجد في الاتحاد المغاربي المظلة الحقيقية في مواجهة التهديدات الغربية لها والحظر المفروض عليها بسبب أزمة لوكربي وتداعياتها ، بل إن الدول المغاربية كانت مثل غيرها في تنفيذ الحظر الذي فرض عليها ، في حين رأت الجزائر علي أثر تصريح القذافي استعداده للحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر ، تدخلاً في شئونها الداخلية وساءت العلاقات الليبية - الجزائرية بسبب ذلك ، بل شنت علي إثره وسائل الأعـــلام الجـــزائرية حملات صحفية وإعلامية على ليبيا .(17) .

كما أن موريتانيا لم تجد أي دعم مغاربي لها في نزاعها مع السنغال رغم أن أحد بنود المعاهدة – في المادة الرابعة عشرة - تنص على انه : " كل اعتداء تتعرض له أي دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى " ، أما المادة الخامسة عشرة فهي في أحد بنودها تقول : " أن تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي والتي يجب أن تطبق بعد أن صادق عليها كل الأعضاء " (18) نلاحظ أن الجزائر تحمل ورقة البوليساريو في مواجهة المغرب وتقوم بتقديم الدعم العسكري لها ، مما دفع المغرب في عام 1995م إلى طلب تجميد مؤسسات الاتحاد المغاربي

احتجاجاً علي الموقف الجزائري ضدها الداعم للجبهة التي تعتبرها المغرب حركة انفصالية عنها .

وهكذا يبقي الهاجس الأمني وعدم الثقة بين الأنظمة السياسية المغاربية وتبقي الشكوك وعدم تنفيذ المعاهدة بشقها الأمني سبباً من الأسباب الرئيسية في عدم نجاح الاتحاد المغاربي وعدم وضعه في مساره الصحيح .

مظاهر الإخفاق على مستوي اللجان الوزارية :

استناداً إلى المادة العاشرة من إنشاء الاتحاد المغاربي والتي تنص علي أن " يكون للاتحاد لجاناً وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها " ، أصدر مجلس رئاسة الاتحاد في دورته العادية الأولي بتونس بتاريخ 1990/01/23م قراراً أنشأ بموجبه لجاناً وزارية متخصصة كانت كالتالي : (19)

- لجنة الأمن الغذائي .
- لجنة الموارد البشرية .
- لجنة البنية الأساسية .
- لجنة الاقتصاد والمالية .

حيث تقوم تلك اللجان بمهامها كل في مجال اختصاصها ، وتعقد اجتماعاتها الدورية التي تحدد تاريخها ومكان انعقادها ، كما نصت المادتان الرابعة والخامسة من قرار إنشاء اللجان الوزارية المتخصصة ، علي أن تتكون هذه اللجان من الأمانات والوزارات المعنية حسب القطاعات التي تدخل في مهامها وتتفرع عنها هيئات اتحادية قطاعية ، وفرق عمل حسب ما يقتضيه تنفيذ برنامج عملها .

كذلك تنص المادة الثالثة علي أن تقوم اللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع لجنة المتابعة والأمانة العامة بوضع التصور للخطط والجداول الزمنية اللازمة لتنفيذ برنامج عمل الاتحاد المصادق عليه من طرف مجلس الرئاسة وقد وصل عدد الاتفاقيات الموقع عليها أو المعقودة في اتحاد المغرب العربي وتم إيداعها لدي الأمانة العامة نحو (34) أربع وثلاثون اتفاقية لم يدخل منها حيز التنفيذ سوي (6) ست اتفاقيات ، وذلك بمصادقة جميع الدول الأعضاء عليها وإيداع كل منها وثيقة تصديقها لدي الأمانة العامة (20) .

فقد عقدت اللجان الوزارية المتخصصة المكلفة دوراتها ، واللجان هي : (21)

1- اللجنة الوزارية المكلفة بالاقتصاد والمالية :

تهتم بالتخطيط ، والطاقة ، والمعادن ، والتجارة ، والصناعة ، والسياحة والمالية ، والجمارك ، والتأمين والمصارف ، وتمويل الاستثمار ، والخدمات والصناعات التقليدية ، عقدت فقط (11) إحدى عشرة دورة .

وقد فشلت هذه اللجنة المذكورة في إقامة منطقة التبادل الحر وإنشاء سوق مشتركة بين دوله وإقامة الوحدة الاقتصادية ، وخلق مصرف مغاربي للاستثمار والتجارة .

2- اللجنة الوزارية المكلفة بالأمن الغذائي :

تهتم بقطاعات الفلاحة ، والثروة الحيوانية ، والمياه ، والغابات ، والصناعات الفلاحية الغذائية ، واستصلاح الأراضي والصيد البحري ، وتجارة المواد الغذائية ، والبحث الزراعي ، والبيطري ، والبيئة ، ومؤسسات الدعم الفلاحي كانت لها إحدى عشرة دورة .

في مجال هذه اللجنة - لجنة الأمن الغذائي - فإن النتائج لم تصل إلى المستوي المطلوب ، فالاتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية والاتفاقية الخاصة بالحجر الزراعي ، استكملت كافة الدول إجراءات المصادقة عليها وأودعت وثائق المصادقة عليها لدي الأمانة العامة للاتحاد إلا أنها من الناحية العملية لم تنفذ إلى حد الآن .

3 – اللجنة الوزارية المكلفة بالبنية الأساسية :

تهتم بقطاعات التجهيز ، والأشغال العمومية ، والإسكان ، والعمران والنقل ، والمواصلات ، والبريد ، والري ، فقد عقدت احدي عشرة دورة .

بخصوص اللجنة المذكورة - البنية الأساسية - فتنفيذ مشروع طريق الوحدة المغاربية السيار والذي يربط العواصم المغاربية الخمس بطول 7200 كلم ، والذي تم إعداد الدراسة الشمولية للجدوى الاقتصادية له ضمن لجنة البنية الأساسية لم يحظ هو الأخر بالتنفيذ حتى هذا التاريخ ، ومثله إنشاء شركة خطوط جوية مغاربية ، أما في مجال النقل البري فقد استكملت الاتفاقية المغاربية لنقل المسافرين والبضائع والعبور الإجراءات المتعلقة بتنفيذها منذ 14-07-1993م إلا أن الظروف التي مر بها الاتحاد خلال السنوات الماضية حالت دون دخولها حيز التنفيذ الفعلي.

4- اللجنة الوزارية المكلفة بالموارد البشرية :

تهتم هده اللجنة بمجالات التربية والتعليم ، والثقافة ، والأعلام ، والتكوين والبحث العلمي ، والشئون الاجتماعية ، والتشغيل ، والرياضة ، والشباب والصحة ، والعدل ، والإقامة ، وتنقل الأشخاص ، وشئون الجالية المغاربية بالخارج ، فقد عقدت (10)عشر دورات لا غير .

فيما يخص نشاط لجنة الموارد البشرية فأنها لم تصل بعد إلى المستوي المطلوب ، مثل وضع نواة مشروع لتوحيد مناهج التعليم في السنوات الست الأولى من التعليم الأساسي ، وتنظيم تظاهرات ثقافية ورياضية بصفة دورية .

كما فشل الاتحاد في وضع خطط مشتركة لاتفاقية حرية التنقل والإقامة والتملك لمواطني المغرب العربي ، كذلك المؤسسات الاتحادية خاصة الجامعة المغاربية " جامعة المغرب العربي " والأكاديمية المغاربية للعلوم واللتان مقرهما بليبيا ، تواجه العديد من الصعوبات فيما يتعلق بانتظام اجتماعات هيئاتها التسييرية والتزام الدول بدفع حصصها في ميزانيتها السنوية .

أما لجنة المتابعة فقد عقدت (35) خمسة وثلاثين اجتماعا ، وعقد مجلس وزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربي حتى شهر يناير 2003م عشرين دورة عادية للنظر في نتائج أعمال لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة ودورتين استثنائيتين فيما يخص قضية لوكربي وأيضاً أزمة الخليج (22) .

غير أن كل ذلك التقصير وعدم إخراج الاتفاقيات الموقعة إلى حيز التنفيذ يرجع بعضه إلى أسباب جوهرية ، والتي من بينها الخلاف الجزائري - المغربي حول قضية الصحراء " الصحراء الغربية " ، وقضية لوكربي ، والأوضاع الداخلية للجزائر وغيرها آنذاك .

ويمكن إرجاع السبب الرئيسي في تعثر مسيرة الاتحاد إلى تأزم العلاقات الجزائرية - المغربية حول مسألة الصحراء الغربية وبعض التهجمات في وسائل الإعلام للبلدين التي وصلت إلى بعض المناوشات التي وقعت بينهم في صيف 1994م ، الأمر الذي دعا المغرب إلى طلب تجميد الاتحاد في نهاية عام 1995م (23) .

رغم استبعاد مسألة الصحراء الغربية من جدول أعمال الاجتماعات المغاربية إلا أن هدا الخلاف طغى علي السطح وأثر تأثيراً مباشراً على جميع أجهزة الاتحاد المغاربي ، إلى درجة أن مجلس رئاسة الاتحاد لم يتمكن من عقد دورته العادية

السابعة منذ عام 1994م برغم المحاولات والتصريحات لعقد القمة المغاربية ، ورغم الحاجة إليها في العديد المرات .

أيضاً كان لقضية لوكربي تأثير مباشر في أخفاق الاتحاد على مستوى الإنجازات ، فقد رمت هذه القضية بظلالها علي اتحاد المغرب العربي كأحد الأسباب التي أثرت في عملية تفعيل مسيرته ، وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار إمكانيات ليبيا الاقتصادية الهائلة التي من الممكن أن تساهم في مساعدة بعض الدول المغاربية مثل تونس من توفير فرص عمل لعدد من العمالة التونسية التي تحتاجها ليبيا .

الخاتمـــــــة

من خلال البحث والتحليل في هذه الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج أهمها ما يلي :

1- أسباب ركود أو جمود اتحاد المغرب العربي يرجع بالدرجة الأولى إلى العامل السياسي للدول الأعضاء وتأثره بالبيئة الدولية المحيطة به ، وكذلك عجز مؤسساته على مجاراة الأحداث الإقليمية و الدولية المرتبطة بدول الاتحاد .

2- أن منطقة المغرب العربي تحت الإلحاح الجماهيري شهدت منذ أواخر عقد الخمسينات من القرن العشرين عدداً من محاولات التكامل التي وصلت إلى الإخفاق تحت تأثير عدد من العوامل أبرزها اختلاف وجهات النظر بين القيادات السياسية الحاكمة وأيضا بروز المشكلات الحدودية التي تركها الاستعمار الذي عمل على تجزئة الوطن العربي .

3- أن المحاولات الوحدوية التي شهدتها منطقة المغرب العربي منذ عقد الخمسينات آلت في النهاية مع ظهور عدد من المتغيرات الإقليمية والدولية في عقد الثمانينات من القرن العشرين إلى تمكن دول المغرب العربي من تحقيق التكامل من خلال قيام اتحاد المغرب العربي في عام 1989م .

4- أن اتحاد المغرب العربي منذ عام 1994م شهد حالة من الركود والجمود سواء على المستوى المؤسسي أو على المستوى الحركي بسبب العوائق التي وقفت أمام استكمال مسيرته .

5- أن العوامل السياسة هي التي أثرت على مسيرة اتحاد المغرب العربي ومن أبرز هذه العوامل اختلاف أنظمة الحكم في دول المغرب العربي من حيث الشكل والفلسفة والمنطلقات ، كذلك فإن المشكلات الحدودية والسيادية كمشكلة الصحراء

الغربية قد تركت أثرها هي الأخرى على مسيرة الاتحاد ، هذا إضافة إلى اختلاف مواقف دول الاتحاد تجاه بعض القضايا الإقليمية والدولية.

ومع كل هذه النتائج يمكن القول : بأن مجرد بقاء اتحاد المغرب العربي إلى هذا الوقت يبشر بإمكانية تدارك بعض الأخطاء وأوجه القصور أو الثغرات في معاهدة إنشاء هذا الاتحاد . وفي هذا الصدد يمكن إبراز التوصيات أو النقاط الآتية :-

1- يجب إن يتحرر القرار في اتحاد المغرب العربي من سيطرة مجلس الرئاسة وأن يستبدل قرار الإجماع بالأغلبية .

2- أن يعتمد مبدأ التخصص في الدول المغاربية للاستفادة من تنوع المصادر المعدنية في توزيعها بالإضافة إلى وجود بعض المناطق الزراعية في المغرب وتونس ، هذا بدوره يمهد لوجود عملية تكامل اقتصادي بين دول المنطقة على غرار التجربة الأوروبية .

3- أن توضع كل القضايا العالقة والتي لم يتم إيجاد حل لها على طاولة الصراحة وإلغاء الأنانية وحب الذات ، مثل قضية الصحراء الغربية ومشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب وقضايا أخري ، والتفرغ إلى إقامة هيكل مغاربي متكامل ، وتغليب نقاط الاتفاق على نقاط الاختلاف.

4- أن يتحول عقد الاتفاقيات الثنائية التي تم عقدها طيلة السنوات الماضية إلى اتفاقيات جماعية تضم كل دول المغرب العربي .

5- جعل المناطق الحدودية الغنية مناطق تقارب وتعاون بدل من مناطق خلاف وخصوم.

بيان تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

الهوامش :

(1)- الوثائق الأساسية لاتحاد المغرب العربي ، (معاهدة الإنشاء) مراكش 1989م ، ص42.

2- المرجع نفسه ، ص39 .

(3) المرجع نفسه ، ص42 .

4- الإدارة العامة لشئون اتحاد المغرب العربي ، تقرير ، الوضعية القانونية الموقعة في إطار اتحاد المغرب العربي سنة 2002م .

[5]– عزالدين شكري ،((اتحاد المغرب العربي)) ، السياسة الدولية ، عدد 97(مايو 1989م) ، ص161

[6]– وزارة الخارجية الليبية ، إدارة المغرب العربي .

[7]– صحيفة الشمس الليبية ، العدد 451 ، الصادر بتاريخ (30/ يناير/1995م) .

[8]– الوثائق الأساسية لاتحاد المغرب العربي ، معاهدة الإنشاء ، ص40

[9]– المرجع نفسه ، ص46 .

[101] – المرجع نفسه ، ص41

[1]1– المرجع نفسه ، ص41

[12]الوثائق الأساسية لاتحاد المغرب العربي ، معاهدة الإنشاء ، ص38

[13]السيد عوض عثمان ،((الاتحاد المغاربي ومشكلة التوافق)) ، السياسة الدولية العدد 102 ،(أكتوبر 1990م) ص55–60

14عبداللطيف الفراتي ، المجموعة الأوربية ، سلسلة " ما يجب أن نعرف عن " (تونس : دار سراس للنشر ، 1993م) ص140–141 .

* إلى جانب حسن الجوار بين الدول الأعضاء –كما أكدت سابقاً – هو مواجهة التهديدات الخارجية مثل التهديدات التي واجهتها الجزائر بشأن برنامجها النووي ، ونزاع موريتانيا مع السنغال ، والتهديدات التي وجهت إلى ليبيا بشأن قضية لوكربي ، والقصف الذي تعرضت له تونس من قبل الطيران الإسرائيلي 1985 م ، ومشكلة الجزر المغربية المحتلة من قبل أسبانيا .

[15]المرجع نفسه ، ص41

16 أنظر: صلاح سالم ، ((قمة تونس وقراءة في أداء الاتحاد المغاربي)) ، السياسة الدولية ، العدد 117(يوليو 1994م) ص201

[17] أنظر: صلاح سالم ، ((قمة تونس وقراءة في أداء الاتحاد المغاربي)) ، السياسة الدولية ، العدد 117(يوليو 1994م) ص201

[18] المرجع السابق ، ص70–71

[19] وزارة الخارجية الليبية ، إدارة اتحاد المغرب العربي ، تقرير الوضعية القانونية لاتفاقيات الموقعة في إطار اتحاد المغرب العربي ، 2002م .

[20] أمانة شئون اتحاد المغرب العربي ، مذكرة في شأن تطوير أجهزة اتحاد المغرب العربي ، الرباط 30/أكتوبر/1989م

21 وزارة الخارجية الليبية ، إدارة اتحاد المغرب العربي ، مذكرة ، من نشاط أجهزة ومؤسسات اتحاد المغرب العربي خلال سنة 2002م .

[22] وزارة الخارجية الليبية ، إدارة اتحاد المغرب العربي، تقرير عن المغرب العربي ،2002م.